الأزمـــة الماليـــة العالميـــة
محاولـــة فـــي الفهـــم والتجـــاوز

بديعة لشهب

باحثة في الشؤون الاقتصادية ــ المغرب.

badiaa24173@yahoo.fr.

مقدمة

حال التخوّف من المضاربات، التي من الممكن أن تنجم عن تحرير حركة رأس المال(١) القصير الأجل أو الاستثمارات المالية والنقدية، دون تبني نظام «بريتون وودز»، أي قواعد مشجعة ومنظمة للاستثمارات الخاصة(٢). وقد نبع هذا التخوّف من تجربة العشرينيات وأوائل الثلاثينيات للقرن العشرين، التي عرفت، حينها، مضاربات كبيرة، زادت من حدّة الكساد العالمي، ليتم الاتفاق، في إثر ذلك، على التوجّه نحو تقييد حركة رؤوس الأموال، خاصة منها القصيرة الأجل(٣).

إلا أن بعد إعادة إعمار أوروبا واليابان، ونمو الاقتصاد الرأسمالي في المراكز، وزيادة درجة تمركزه، ظهرت فوائض مالية ضخمة تبحث عن الاستثمار والتوظيف خارج حدودها الوطنية(٤). كذلك عانت الاتحادات الرأسمالية الكبرى في فترة السبعينيات ركوداً في النمو الاقتصادي (Stagnation)، وارتفاعاً متسارعاً لمعدلات التضخم. فأخذت تتفاعل، منذ ذلك الحين، في العالم الرأسمالي المتقدم أزمة الركود التضخمي (Stagflation)(٥)، وبذلك دخل الاقتصاد العالمي حالة من عدم الاستقرار مع انهيار النظام النقدي الدولي (نظام «بريتون وودز»)، ومع تعويم سعر صرف العملات ابتداء من عام ١٩٧٣(٦)، مما أدى إلى إحداث تغيّرات عميقة في البيئة التجارية العالمية (الحمائية، احتدام الصراع والتنافس بين الأطراف الرئيسية في النظام الدولي: اليابان، أمريكا، الاتحاد الأوروبي . . . الخ)(٧).

(١) يقصد بتحرير حركة رؤوس الأموال من منظور دولة معيّنة، أن تسمح الأخيرة بتدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها (عادة استثمارات طويلة الأمد بغرض إقامة مشاريع حقيقية)، وكذلك غير المباشرة (الاستثمارات في المحفظة المالية أو الاستثمارات المالية: شراء سنداتها وأسهمها أو عملتها القومية)، وأن تسمح من جهة أخرى بحريّة خروج رؤوس أموال (وطنية أو أجنبية) منها، بهدف استثمارها المباشر أو غير المباشر في الخارج.

(٢) حيث تمّ الاتفاق في مؤتمر «بريتون وودز» على إعادة إعمار أوروبا عن طريق إحداث البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، الذي يقدم قروضاً طويلة الأجل إلى الحكومات، كما كانت للحكومة الأمريكية مساهمة مهمة في إعادة الإعمار، حيث شرعت عام ١٩٤٧ في تقديم مساعدات في إطار «مشروع مارشال».

(٣) محمد الأطرش، «تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٥) Dominique Plihon, *Le Nouveau capitalisme* (Paris: Flammarion, 2001), pp. 27-28.

(٦) أدّى انهيار نظام «بريتون وودز»، لأسعار الصرف الثابتة، إلى الأخذ بنظام أسعار الصرف العائمة منذ عام ١٩٧٣، حيث تُركت الحرية للبلدان المختلفة في تطبيق نظام سعر الصرف الذي ترتئيه، شريطة ألّا تستعمل هذه السياسة لتحقيق مكاسب تجارية. وهكذا تمّ التخلي عن مبدأ التعامل الثابت بالعملات، وأصبحت البلاد حرّة في الارتباط بأيّ نظام صرف يلائمها، وبالتالي انتهت الالتزامات التي كانت مقرّرة في اتفاقيات «بريتون وودز».

(٧) سمير أمين، «مؤسسات بريتون وودز: خمسون عاماً بعد إنشائها،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٤ (ربيع ـ خريف ١٩٩٥)، ص ٦ ـ ٤١.

وبفعل هذه الأزمة، تولدت قوى ضغط في الأوساط المالية والصناعية تطالب حكومات هذه الدول بإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، وإلغاء العوائق والحواجز، في محاولة لإعادة هيكلة النظام الرأسمالي الدولي، مما دفع بالحكومات خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين إلى تبني ما يعرف بـ «الثورة المحافظة» بتشجيع من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، والوزيرة الأولى البريطانية مارغريت تاتشر. وارتكزت تلك الأيديولوجيا الجديدة وقتها على فكرة أن الدولة لم يعد بمقدورها منفردة إدارة الاقتصاد، وبات من الضروري تحفيز المبادرة الفردية وتفعيل دور القطاع الخاص، و تطوير الأسواق المالية و تحريرها.

ومنذ نهاية السبعينيات، تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبعد ذلك باقي الدول الصناعية، سياسات منظّمة لتراجع تدخل الدولة، تتمحور حول المبادئ الكبرى التالية[٨]:

١ ـ خفض العبء الضريبي على أصحاب رؤوس الأموال والشركات.

٢ ـ تبنّي عمليات الخصخصة لفتح مجالات جديدة أمام رؤوس الأموال.

٣ ـ تقليص البرامج الاجتماعية والنفقات العامة وإعادة النظر في مفهوم دولة الرفاه.

٤ ـ إزالة الحواجز من أمام حركة رؤوس الأموال.

ومع بداية الثمانينيات، بدأت تظهر معالم نظام مالي جديد، أصبح للسوق المالي فيه أهمية كبرى بالمقارنة بالتمويل المصرفي. هذا النظام المالي الجديد أطلق عليه «نظام اقتصاد الأسواق المالية المحررة»، وبذلك بدأت مكانة المال في الاقتصاد الدولي تتغيّر، فبينما كانت وظيفة النظام المالي الدولي في السابق توفير التمويل للتجارة الدولية ولميزان المدفوعات، أصبح للتمويل الدولي منطقه الخاص الذي لم يعد يرتبط إلا بعلاقة غير مباشرة، مع تمويل التبادل التجاري والاستثمارات في الاقتصاد العالمي. فأغلب العمليات المالية عبارة عن مضاربات في العملات والأدوات المالية، الأمر الذي يذكّرنا بما سبق أن أشار إليه كينز من أن التطور السريع وغير المراقب للأسواق المالية يؤدي حتماً إلى انحرافها نحو المضاربات المالية[٩].

ولم يقتصر التطور هنا على شكل الأصول المالية وسرعة انتقالها فقط، بل تعداها إلى الأحجام التي اتخذتها هذه الأصول، حيث أصبحت عمليات تبادل الأموال وانتقالها تمثل الجزء الأكبر من العلاقات الدولية. وفي المقابل، تراجع انتقال السلع والخدمات إلى مرتبة أدنى[١٠]. ويكرّس التطور في حجم الأصول المالية تلك «الانفصامية» المتزايدة، التي تسود

(٨) Plihon, Ibid., pp. 28-32.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣٩.

(١٠) حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة؛ ٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ١٥٥.

منذ السبعينيات، بين حركة التجارة الدولية في السلع الحقيقية والخدمات، من ناحية، وحركة الأموال والعملات المتحركة بسرعات مذهلة، من ناحية أخرى[(١١)].

وقد أدت الزيادة غير المسبوقة إلى دور النشاط المالي، إلى بروز معالم ما يطلق عليه «العولمة المالية» التي تعرّف على أنها «مجموعة العمليات المتتالية للربط بين الأسواق المالية على الصعيد الوطني والدولي، والمؤدية إلى إنشاء سوق مالية موحّدة على المستوى الكوني»[(١٢)].

وتشكّل العولمة المالية أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين: يتمثل **أولهما** في الحجم الهائل لقيمة المتاجرة بعناصر الاستثمارات المالية، ويتمثل **ثانيهما** في كون آثار الأزمات المالية تنتقل عدواها بسرعة كبيرة إلى باقي دول العالم المنخرطة في نظام العولمة المالية، وذلك راجع بالطبع إلى الطفرة النوعية في حقل الاتصالات الدولية[(١٣)].

وهو ما اتضح بجلاء مع الأزمات المالية المتعاقبة التي شهدها الاقتصاد العالمي، وتعدّ الأزمة المالية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ صيف ٢٠٠٧، أبرزها وأعنفها؛ حيث امتدت آثارها لتشمل مختلف بقاع العالم، ولو بدرجات متفاوتة. وتأتي هذه الأزمة في أعقاب أزمتين حادّتين مر بهما الاقتصاد العالمي خلال العام نفسه، ونقصد بهما: «الأزمة الطاقية» التي تمثلت في ارتفاع أسعار النفط بصورة غير مسبوقة، وتزامنت معها «أزمة غذائية» تمثلت في ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ونقص المعروض منها بصورة كبيرة. وهكذا، شهد الاقتصاد العالمي ثلاث أزمات كبرى في غضون عام واحد فقط، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات المهمة حول مستقبل النظام الاقتصادي العالمي وآليات اشتغاله.

وفي محاولة للإجابة عن بعض هذه التساؤلات، سنحاول من خلال هذه الدراسة توصيف الأزمة الراهنة، والوقوف على أهم محاولات تفسيرها، وكذا أبرز مقاربات تجاوزها، في محاولة لاستخلاص بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة إلى الدول النامية.

أولاً: توصيف الأزمة المالية العالمية

ساهمت عوامل متعددة في تشكل وانفجار الأزمة المالية الراهنة، التي انطلقت من مركز الاقتصاد العالمي لتشمل باقي مكوّناته، محدثة سلسلة من التداعيات التي لم تبلغ مداها بعد. وسنحاول الاقتصار، في هذه الجزئية، على دراسة الأسباب المباشرة لاندلاع هذه الأزمة والوقوف على أهم تداعياتها.

(١١) محمود عبد الفضيل، **مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ١٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٧، و Dominique Plihon, «Préface à l'économie du blanchiment,» Cahiers Finance Ethique confiance, Association d'Economie financière (1995), p. 10 sqq.

(١٣) الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، ص ١٥٤.

١ ـ الأسباب المباشرة لاندلاع الأزمة المالية

تفاعلت مجموعة من العوامل داخل الولايات المتحدة الأمريكية مسبّبة الأزمة المالية، فالأوضاع الاقتصادية الأمريكية لم تكن مستقرّة، نظراً إلى الاختلالات المالية الداخلية والخارجية الكبيرة للاقتصاد الأمريكي، إلا أن الأمر أخذ يزداد سوءاً مع تفشي أزمة الرهن العقاري التي أخذت تداعياتها تنذر بعواقب جسيمة.

ويمكن إجمال الأسباب المباشرة وراء اندلاع الأزمة المالية في ثلاثة عوامل أساسية، هي:

أ ـ التوسع في الإقراض العقاري

شجع الازدهار الكبير الذي شهدته سوق العقارات الأمريكية منذ العام ١٩٩٥، المصارف وشركات الإقراض على منح قروض ضخمة لقطاع الإسكان[١٤]. ففي مطلع هذا القرن، ومع التوسع الكبير في قيمة الأصول، وفي مقدمتها العقارات، كانت السيولة مشكّلة لدى المصارف والمؤسسات؛ بمعنى أن لديها فوائض هائلة من السيولة لا تجد منافذ استثمارية لها، ولأن العقار يبدو ملاذاً آمنا للاستثمار، اتجه قدر كبير من تلك السيولة إلى قطاع العقارات.

وقد أقبل الأمريكيون، أفراداً وشركات، على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف أصبحت تمنح قروضاً بدون الاستناد، بالضرورة، إلى جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة، في إطار ما بات يعرف بـ «الرهون العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة» (Subprime)[١٥]، متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله، معتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض، خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية. لكن المصارف لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت «المشتقات المالية» لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض[١٦]. ومن الطبيعي أن تقود هذه السهولة في تمويل شراء البيوت إلى تزايد الطلب على البيوت وزيادة أسعارها. وهذا ما حصل بالفعل في الأعوام الماضية، حيث ارتفعت أسعار البيوت إلى مستويات عالية جداً، حتى تشكل في سوق العقارات ما بات

(١٤) لمزيد من التفصيل، انظر: Christine Rifflart, «L'Immobilier aux Etats-Unis: La fin de l'American dream?,» *Problèmes économiques* (29 août 2007), pp. 21-28.

(١٥) الرهون العقاريّة الأقلّ جودة أو من المستوى الثاني (Subprime)، يُقصد بها القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيّرة. ويتميّز هذا النوع من القروض بالمخاطرة العالية لعدم وجود تدفّقات نقديّة متوقّعة، سواء للمقترض أو المشروع المموّل، يمكن للمصرف الاعتماد عليها كمصدر لسداد القرض. لهذا السّبب، قامت المصارف برفع سعر الفائدة على هذا النوع من القروض من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن من القرض، ومن أجل تغطية جزء من المخاطر التي تندرج تحت هذا النوع من القروض.

(١٦) زايري بلقاسم وميلود مهدي، «الأزمة المالية العالمية: أسبابها وأبعادها وخصائصها،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي حول «الأزمة العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي،» جامعة الجنان، لبنان، ١٣ ـ ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٩، ص ٩.

يُعرف بظاهرة «الفقاعة» (Bubble)؛ أي ارتفاع الأسعار إلى حدود ليس لها علاقة بالقيمة الحقيقية للبيوت.

ب ـ توريق القروض

عملت المصارف، بشكل مباشر أو عن طريق مؤسسات خاصة، على تحويل الرهون العقارية إلى أوراق مالية (سندات)، وعمدت إلى بيعها إلى مصارف ومؤسسات أخرى، لتقوم هذه الأخيرة ببيعها إلى أفراد وشركات أخرى (التأمين، والادخار . . . الخ)، وقام بعض هذه الشركات باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة، وهكذا، في ما يعرف بـ «عملية التوريق»[(١٧)].

ج ـ رفع سعر الفائدة

اتخذ البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، في آب/ أغسطس ٢٠٠٦، قرارا مفاجئاً برفع أسعار الفائدة الأساسية من ١ بالمئة في عام ٢٠٠٤ إلى ٥ بالمئة في عام ٢٠٠٧، بسبب ارتفاع قيمة الدولار، في محاولة للحدّ من ارتفاع مستوى التضخم.

وحتى تتمكّن المصارف من تمويل احتياجاتها، رفعت أسعار الفائدة على القروض العقارية، ولم يعد المقترضون قادرين على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للمصارف، مما دفع جزءاً كبيراً منهم إلى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونهم. وخلال هذه الفترة، ارتفعت نسبة العقارات المعروضة للبيع إلى حدود غير مسبوقة، وكنتيجة طبيعية للزيادة الكبيرة للعرض على الطلب بدأت أسعار العقار بالانخفاض في الولايات المتحدة بشكل كبير في الأعوام الأخيرة[(١٨)].

---

(١٧) يُقصد بعملية التوريق (Titrisation)، قيام المصارف وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المتجمعة لديها على العملاء الذين اشتروا العقارات لإحدى الشركات المتخصّصة، المعروفة قانوناً بـ «شركات التوريق». وهذا البيع يكون بمقابل معجَّل أقل من قيمة الدّين، ثم تقوم، بعد ذلك، شركة التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون بقيمة اسمية لكلّ سند، وتطرحها للاكتتاب العام (بيعها) للأفراد والمؤسسات بقيمة أكبر وأقل من القيمة الاسمية، أي بعلاوة أو «خصم إصدار».
ويحصل حمَلَة السندات على فوائد القروض، وتتولّى شركة التوريق مع شركة التمويل عملية تحصيل الأقساط والفوائد من المقترضين الأصليين، وتوزّعها على حمَلة السندات؛ وبذلك تحصل شركة التمويل على سيولة، وتكسب شركة التوريق الفرق بين قيمة القروض وبين ما دفعته لشرائها، ويكسب حمَلة السندات الفوائد، كما يمكنهم تداول هذه السندات في سوق المال. وباستمرار تداول السندات تنتقل الملكية إلى عديدين في داخل البلاد وخارجها. وفي المقابل، فإنه عندما يقترض مشترو العقارات من مؤسسات مالية أخرى برهن العقارات نفسها، تقوم هذه المؤسسات ببيع هذه القروض لشركة التوريق التي تصدر بها السندات وتطرحها في الأسواق، وبالتالي يصبح للعديد من الأفراد والمؤسسات حقوق على العقار نفسه، وتتزايد قيمة الأوراق المالية المصدرة عن قيمة العقارات. انظر : محمد عبد الحليم عمر، «قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية،» ورقة قدمت إلى: ندوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية،» جامعة الأزهر، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٤ ـ ٥.

(١٨) بلقاسم ومهدي، «الأزمة المالية العالمية: أسبابها وأبعادها وخصائصها،» ص ١٠.

وقد بلغت «الفقاعة العقارية» في الولايات المتحدة الأمريكية ذروتها، لتنفجر في صيف عام ٢٠٠٧، حيث هبطت قيمة العقارات، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. وفقد أكثر من مليوني أمريكي أصولهم وملكيتهم العقارية المرهونة، وأصبحوا مكبّلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم من جهة، ومن جهة أخرى أصبحوا في عداد المشرّدين واللاجئين والمهجرين. ونتيجة لتضرّر المصارف الدائنة لعدم سداد المقترضين لقروضهم، هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.

من هنا، يمكننا أن ندرك بداية الأزمة المالية، حيث أصبحت المصارف تواجه مشكلة سيولة لعدم سداد المقترضين ديونهم التي هي في الأساس أموال مودعين. ومع انتشار أنباء الأزمات التي بدأت تواجه المصارف بين المودعين، زاد إقبال المودعين على سحب ودائعهم لضمان استرداد أموالهم في ظل بيئة متخمة بالإشاعات، مما عمّق مشكلة السيولة لدى المصارف، بل تعدّى الأمر إلى انهيار بعض المصارف مثل بنك «ليبرمان براذرز»، رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية(١٩).

إضافة إلى ما سبق، قامت المصارف ببيع جزء من ديونها على شكل سندات إلى مؤسسات استثمارية ومستثمرين، في إطار ما يعرف بـ «عملية التوريق»، مما ساهم في زيادة عدد المتضرّرين من هذه الأزمة، سواء على مستوى الشركات أو الأفراد. وهكذا، أدى تركّز الإقراض في قطاع واحد (العقارات) إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة «المشتقات» على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة. فعملية التوريق، بما تحدثه من تضخم لقيمة الديون، وانتشار حمَلة السندات الدائنين، وترتيب مديونيات متعددة على العقار نفسه، هي بمثابة فتيل نشوب الأزمة المالية.

٢ ـ أهم تداعيات الأزمة المالية

بدأت أزمة الرهن العقاري تتكشف منذ صيف ٢٠٠٧ عندما تأكد أن القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة (Subprime) أصبحت غير قابلة للتحصيل. وحيث إن هذه القروض قد تم تسويقها إلى عدد كبير من المؤسسات المالية في شكل سندات ومنتجات مالية معقدة، فإن مشكلة هذه القروض أصبحت تمسّ الأوضاع المالية لكثير من المؤسسات الأمريكية وغيرها في بعض دول العالم. وقد شهدنا مع بداية عام ٢٠٠٨ التأثيرات الأولية للأزمة، متمثلة في الخسائر الجسيمة التي تكبّدتها كبريات المؤسسات المصرفية الأمريكية، من قبيل، مجموعتي «سيتي بنك» و«ميريل لنش» وغيرهما. كذلك تعدّت تأثيرات الأزمة الحدود الأمريكية لتصل إلى أوروبا، بدءاً ببريطانيا على أثر تعرّض مصرف «نورثرن روك» للتعثر، وهو لم يكن متورطاً بشكل مباشر في قروض الرهن العقاري، الأمر الذي استدعى تدخل السلطات البريطانية لإنقاذه من خلال التأميم والامتلاك.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٢.

تفاقمت بعدها الأزمة، ولم تستطع العديد من المؤسسات المالية الصمود، حيث انهار بنك «بير ستيرنز» الأمريكي، مما اضطر السلطات الأمريكية إلى توكيل مهمة إنقاذه إلى مؤسسة استثمارية أخرى (ج. ب. مورغن). واستمرت هذه السلسلة من التعثرات لمؤسسات مالية كبيرة الواحدة تلو الأخرى، بدءاً بأكبر مؤسسة أمريكية متخصّصة في تمويل الإسكان (F.M.F.M.)، مروراً بإفلاس «ليمان براذرز»، الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومؤسسة التأمين الأمريكية (AIG) التي لم تتحمل السلطات الأمريكية تركها تفلس، فعملت على منحها تسهيلات مالية بمبلغ ٨٥ مليار دولار، مقابل ٧٩,٩ بالمئة من رأس مالها، في محاولة لإنقاذها من الانهيار، وصولاً إلى إعلان شركة «جنرال موتورز»، أشهر شركة أمريكية في مجال صناعة السيارات، إفلاسها[٢٠].

وقد ساد في إثر هذه الانهيارات المتتالية كثير من الذعر في الأوساط المالية، وفي أوساط المستثمرين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم، الأمر الذي دفع غالبيتهم إلى بيع أسهمهم في ما تبقى من مؤسسات، بغضّ النظر عمّا إذا كانت هذه المؤسسات تعاني بالفعل من صعوبات أم لا، مما أدى إلى تعرّض أسهم ما تبقّى من المصارف الأمريكية الكبيرة، مثل «مورغن ستانلي» و«غولمن ساكس» إلى ضغوط كبيرة تكاد أن تؤدي بها إلى المصير نفسه. وقد قدّر صندوق النقد الدولي حجم الخسائر التي تكبدتها المؤسسات المالية الأمريكية وغيرها، جراء الأزمة، كحصيلة أولية، بحوالى ٩٤٥ مليار دولار؛ أي ما يعادل ميزانية دولة كفرنسا[٢١].

كما كشف التقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية بتاريخ ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، عن حجم الخسائر التي تكبدتها دول الاتحاد الأوروبي، جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي بلغت حوالى ١,٨ تريليون يورو (٢,٥ تريليون دولار)، أو ثلاثة أضعاف ما ينفقه الاتحاد بالفعل على الاقتصاد الحقيقي. وقدّر التقرير المذكور الخسائر المالية المباشرة للأزمة الحالية في الاتحاد الأوروبي بما يراوح بين ٢,٧٥ بالمئة و١٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد[٢٢].

ولم تقتصر تداعيات الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة على القطاع المالي، بل تجاوزته لتشمل الاقتصاد الحقيقي برمته. فقد أسفرت ضائقة الائتمان العالمية عن أعمق

(٢٠) موقع سويس إنفو على شبكة الإنترنت، <http://www.swissinfo/>.

(٢١) Jean-Christophe Le Duigou et Nasser Mansouri-Guilani, «Crise Financière: Pourquoi faut-il poser les questions structurelles?,» *Analyse et document économiques*, nos. 108-109 (juin 2008), pp. 38-39.

وانظر: جاسم المناعي، «الأزمة المالية العالمية.. وربّ ضارة نافعة،» **صندوق النقد العربي** (٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨)، <http://www.amf.org.ae/ar/content>.

(٢٢) Rapport 2009 sur les finances publiques, «Une Relance budgétaire était nécessaire pour soutenir l'économie, mais son succès dépend d'une stratégie crédible de sortie de crise,» Bruxelles, 23 juin 2009, La commission européenne, <http://ec.europa.eu/financial-crisis>.

ركود يمر به الاقتصاد العالمي بواقع ١,٣ بالمئة في العام ٢٠٠٩. وما يزال هذا الركود يواصل التأثير في البلدان في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج في بلدان تمثل اقتصاداتها ثلاثة أرباع الاقتصاد العالمي، كما حدث تباطؤ حادّ بالفعل في معدلات نمو جميع البلدان تقريبا مقارنة بالمعدلات المسجلة في الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧). وتشير التوقعات إلى تحسن النمو في عام ٢٠١٠، لكنه سيبلغ ١,٩ بالمئة فقط، وهو معدل يظل أبطأ مما كان عليه الحال في السابق[٢٣].

وقد صرح بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، أن الأزمة ستهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم، خصوصاً في الدول الأكثر فقراً. كما صرح رئيس البنك الدولي روبرت زوليك أن الأزمة ستؤثر سلباً في الدول النامية، التي تواجه بالفعل ضغوطاً على موازين المدفوعات، لأن الأسعار المرتفعة تؤدي إلى تضخم فواتير الواردات[٢٤].

٣ ـ أهم الإجراءات التي اتخذت للحدّ من تداعيات الأزمة

ولّدت الأزمة المالية العالمية، بالنظر إلى جسامة آثارها واحتمالات توسع وتعمّق تداعياتها، مجموعة من التدابير في محاولة للتخفيف من حدّتها. فقد سارعت العديد من الدول والحكومات إلى إعلان خطط عاجلة لإنقاذ نظامها المالي والاقتصادي، حيث قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى منصف عام ٢٠٠٩ بدعم القطاعات المصرفية بما تصل قيمته إلى ١٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ووافقت بالفعل على ضخّ أموال تعادل ٣١ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. لكن معظم هذه التدابير كانت في شكل ضمانات قروض للمصارف، بحيث لا تؤثر في الدين العام والعجز في ميزانيات الدول الأعضاء، إلا إذا تعثّرت هذه القروض المضمونة حكومياً، حيث ستتحملها الخزانة العامة[٢٥].

وتبقى خطة الإنقاذ الأمريكية، التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، أبرز هذه التدابير. وتقوم هذه الخطة على السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة مرتبطة بالرهن العقاري بقيمة ٧٠٠ مليار دولار. ويعدّ هذا الأمر أكبر تدخل حكومي في الأسواق المالية منذ الكساد الكبير الذي تعرّض له العالم من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٢، وتهدف في الأساس إلى توفير السيولة اللازمة لمنع انهيار النظام المالي الأمريكي[٢٦].

(٢٣) «الآفاق الاقتصادية العالمية، مستجدات التوقعات،» **البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية** (٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٩).

(٢٤) انظر: موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net>.

(٢٥) Rapport 2009 sur les finances publiques, Ibid.

(٢٦) يتمّ تطبيق هذه الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، التي تتعدّى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ ٧٠٠ مليار دولار. وتساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، ممّا يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق. إضافة إلى رفع سقف الضمانات للمودعين من ١٠٠ ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف =

وعلى المستوى الدولي، أقرّت مجموعة العشرين في قمتها التي عقدت في الثاني من نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ خطة لإنعاش الاقتصاد العالمي، من خلال ضخ ١,١ تريليون دولار، منها ٥٠٠ مليار دولار سيتم تقديمها إلى صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ٥٠ مليار دولار في صورة مساعدات مباشرة للدول الأكثر فقراً. كما أقرت خطة التحفيز المالي، التي تتضمن تخصيص ٢٥٠ مليار دولار للمؤسسات المصرفية، بهدف تعزيز سياسات الإقراض وميزانيات المصارف. كما تتضمن الخطة تقديم ٢٠٠ مليار دولار لتعزيز التجارة العالمية، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي المبالغ التي سيجري ضخّها إلى نحو ٥ تريليونات دولار في نهاية العام ٢٠١٠ [٢٧].

ويمكن القول، إن القمة أظهرت نوعاً من التضامن الدولي في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، في محاولة لحسم الجدل الدائر حول احتمالات تصاعد النزعات الحمائية والصراعات الاقتصادية بين الدول الكبرى، في مساعيها إلى النجاة بنفسها من الأزمة الاقتصادية العالمية. كما شكّلت نتائج القمة تعزيزاً لدور الدولة التي اتفق زعماء دول قمة العشرين على تدخلها ببرامج هائلة تبلغ تكلفتها نحو ٥ تريليونات دولار من أجل إنقاذ اقتصاداتها من آثار انفلات قوى السوق وعدم عدالتها في توزيع الدخل. وينظر إلى هذا الأمر على أنه تحول واضح عن النموذج الليبرالي المتوحش المنفلت من أية ضوابط أو رقابة. كما عزّزت القمة دور المؤسسات المالية الحكومية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، الذي تضاعفت موارده، لكنها تركت له الحرية في صياغة البرامج التي يفرضها على الدول المأزومة اقتصادياً، والتي تلجأ إليه من أجل إعادة جدولة ديونها أو للحصول على قروض جديدة، على الرغم مما تتعرض له هذه البرامج من انتقادات حادة باعتبارها أحد مسببات الأزمات الاقتصادية في البلدان التي طبّقتها[٢٨].

عموماً، يرى العديد من المراقبين والمحللين أن أغلب الدول الرأسمالية (ومعها غالبية الدول النامية)، تعاطت مع الأزمة المالية العالمية الراهنة، باعتبارها أزمة سيولة يمكن علاجها بضخّ الأموال إلى المؤسسات المالية على سبيل الإقراض أو من خلال تأميمها جزئياً أو كلياً، لتسهيل قيامها بالإقراض لتنشيط الطلب، في حين إن أصل الأزمة هو ضعف الطلب الفعال على السلع والخدمات، بسبب سوء توزيع الدخل، وهو الضعف الذي جعل المؤسسات المالية الأمريكية والعالمية تندفع بغرض خلق طلب «زائف»، في إقراض المستهلكين لتمويل شراء المساكن والسلع المعمّرة والسلع والخدمات عموماً، بدون النظر إلى جدارتهم الائتمانية مع

= دولار لمدة عام واحد، ومنح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو ١٠٠ مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، إلى غير ذلك من الإجراءات والتدابير. انظر: «خطة الإنقاذ المالي الأميركية،» الجزيرة نت (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2E082439-14B0-4925-A1C2-BEC578658DA6.htm>.

(٢٧) «قمّة العشرين،» **مجلة الإصلاح الاقتصادي** (واشنطن) (نيسان/ أبريل ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ٤.

(٢٨) أحمد السيد النجار، «قمة العشرين والأزمة الاقتصادية العالمية،» **مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، العدد ٩ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٩).

تعويض ذلك بالمغالاة في الفوائد على تلك القروض. وعندما انكسر هذا الطلب الزائف لدى عجز المقترضين عن السداد، انكسرت حلقة الائتمان والمصارف الأكثر إفراطاً في الإقراض، وتداعت كل حلقات السلسلة المرتبطة بها وبالنظام المالي الذي أصبح مركز الأزمة، ونقلها إلى القطاع العقاري والشركات المنتجة للسلع المعمّرة والاقتصاد برمته. وبالتالي، فإن أي علاج فعال للأزمة لا بد من أن يبدأ من تنشيط الطلب الفعال الحقيقي وتحسين توزيع الدخول(٢٩).

ثانياً: أهم اتجاهات تفسير الأزمة المالية العالمية

طرحت الأزمة المالية العالمية، التي تشكّلت في قلب النظام الرأسمالي العالمي، العديد من القضايا والإشكالات الجوهرية. وقد تناقضت حولها آراء المحللين والخبراء الاقتصاديين بين مختصر للأزمة الراهنة في كونها لا تعدو أزمة رهن عقاري، وإن امتدت تأثيراتها وتشعّبت، مطمئناً إلى القدرة الذاتية للرأسمالية على تجاوز أزماتها وتناقضاتها، وبين محمّل للنموذج الليبرالي الأمريكي مسؤولية اندلاعها وانتشارها، وآخر مبشّر بانهيار وشيك للنظام الرأسمالي المعولم.

وفي ما يلي أهم محاولات تفسير الأزمة:

١ ـ الأزمة المالية مجرد انعكاس للأزمة التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي

يرى العديد من الخبراء والمراقبين أن الأزمة المالية العالمية نتيجة طبيعية لتفاعلات الوضع الاقتصادي الكلي الذي يعاني في الولايات المتحدة مشاكل خطيرة، في مقدمتها عجز الميزانية واختلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر. فالأزمة «صنعت في أمريكا» على أكثر من نحو، بحسب تعبير جوزيف ستغليتز، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد للعام ٢٠٠١؛ فقد صدَّرت أمريكا رهنها العقاري «السام»، إلى مختلف أنحاء العالم، في هيئة أوراق مالية مدعومة بالأصول. كما صدّرت فلسفة السوق الحرة التي ألغت التنظيمات، وكانت فلسفة غير سليمة. كما صدّرت ثقافة عدم المسؤولية التي شجعت على انتشار الحيل المحاسبية التي أدت دوراً مهماً في هذا الانهيار. وأخيراً صدّرت أمريكا انكماشها الاقتصادي(٣٠).

لقد بدأت بوادر الأزمة تتشكل، داخل الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات عدة، الأمر الذي تعكسه مؤشرات الاقتصاد الأمريكي نفسه؛ فمنذ العام ١٩٧١ لم يسجل الميزان التجاري أي فائض، بل سجل عجزاً سنوياً ما فتئ يزداد ليبلغ ٧٥٩ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

---

(٢٩) أحمد السيد النجار، «فرصة النظام الرأسمالي لتغيير أساليبه واحترام ضوابط الدول الأخرى.. مصر والأزمة المالية العالمية الراهنة: فتش عن الطلب لا عن السيولة،» **الحياة**، ٣/١١/٢٠٠٨.

(٣٠) Joseph E. Stiglitz, «Le Triomphant retour de John Maynard Keynes,» *Project Syndicate*, 5/12/2008, <http://www.project-syndicate.org/commentary/stiglitz107/French>.

وعرف عجز الميزانية العامة ارتفاعاً وصل إلى ٤٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨[٣١]، وأصبح الإنفاق العام لا يستهدف التشغيل بقدر ما يستهدف تمويل العمليات العسكرية الخارجية، حيث ارتفع الإنفاق العسكري الأمريكي إلى معدلات غير مسبوقة، فقد تجاوزت كلفة حربي العراق وأفغانستان ٣ تريليونات دولار أمريكي[٣٢].

كما أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية من ٤,٣ تريليونات دولار عام ١٩٩٠، إلى ٨,٤ تريليونات دولار عام ٢٠٠٣، لتصل إلى ٨,٩ تريليونات دولار عام ٢٠٠٧. وأصبحت هذه الديون تشكّل حوالى ٦٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل عشرة أضعاف الناتج المحلي لجميع البلدان العربية، كما تعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

ولا يتوقف عبء الديون الأمريكية على الإدارات العامة، بل يشمل الأفراد والشركات كذلك، وتصل مديونية الأفراد إلى حوالى ١٣ تريليون دولار، بما يناهز الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تصل ديون الشركات إلى حوالى ١٨,٤ تريليون دولار، ليصل مجموع الديون الأمريكية، (العامة والخاصة) إلى أكثر من ٤٠ تريليون دولار، أي بما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجعل من المديونية واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي. فمنذ رئاسة رونالد ريغان، بحسب تعبير فريد زكريا، استهلك الأمريكيون أكثر مما ينتجون، وعوضوا عن الفارق من خلال الاقتراض. وينطبق ذلك على الأفراد، والأخطر من هذا أنه ينطبق على الحكومات على كل المستويات. فمديونية الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما عندما يتم احتساب المخصّصات وتعهدات المعاشات التقاعدية، هائلة جداً[٣٣].

وإلى جانب المشكلات التي ذكرت، يعاني الاقتصاد الأمريكي مشكلتين خطيرتين، هما مشكلتا البطالة والتضخم. كما عرفت قطاعات الاقتصاد الحقيقي تدني نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع نصيب الصناعة إلى ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين إن القسم الأكبر من الناتج تولّت إنتاجه البنية المالية في الاقتصاد نتيجة المضاربات ونمو المشتقات المالية والمتاجرة بها[٣٤].

(٣١) ارتفع عجز الميزانية العامة الأمريكية من ٤٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١,٢ تريليون دولار في العام ٢٠٠٩، بنسبة ٨,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. انظر: منير الحمش، «الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ١٨.

(٣٢) غالب أبو صالح، «أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي،» **شؤون الأوسط**، السنة ١٨، العدد ١٣٠ (خريف ٢٠٠٨)، ص ٤٥.

(٣٣) فريد زكريا، «البيان الرأسمالي، الجشع جيّد إلى حدّ ما،» **نيوزويك** (النسخة العربية، الكويت) (٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ٣١.

(٣٤) منير الحمش، «الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ١٩ ـ ٢٠.

٢ـ الأزمة المالية نتيجة طبيعية لسوء فهم كيفية عمل الاقتصاد المعولم

يرى العديد من المحللين والمراقبين أن المشكلة الأساسية التي يواجهها العالم، وكما كشفتها الأزمة الاقتصادية الراهنة، تتعلق بالعولمة نفسها. فبينما تمّت عولمة اقتصادات الأمم؛ حيث قرّبت التجارة والسفر والسياحة بين الناس وأدت التكنولوجيا إلى نشوء مصادر عالمية للسلع وشركات دولية، وإلى انتشار المستهلكين على نطاق عالمي، بقيت السياسات محصورة ضمن النطاق الوطني. هذا التناقض هو في صلب الكثير من الانهيارات في هذه الحقبة، وهي نتيجة طبيعية للتباين بين الاقتصادات المترابطة التي تنتج مشاكل عالمية، وغياب عملية سياسية، في المقابل، يمكنها تقديم حلول عالمية[٣٥].

فالرأسمالية العالمية، في تركيبها الحالي، تحمل في طياتها بذور عدم استقرارها. فالسوق الحرة العالمية ليس باستطاعتها تنظيم نفسها بنفسها بأكثر مما كان في استطاعة الأسواق الوطنية في الماضي[٣٦]. وبدون تنسيق دولي ناجح، سيحصل المزيد من الانهيارات، وفي النهاية قد يحدث تراجع عن العولمة نفسها نحو النمو البطيء، المتمثل في الاقتصادات الوطنية المحمية[٣٧].

٣ـ الأزمة المالية نتاج لتهميش الاقتصاد الحقيقي[٣٨]

عملت ثورة المعلومات والاتصالات على تسهيل انتقال الثروات المالية في شكل ومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية بين البلدان المختلفة بدون أن تصطدم بحواجز تذكر، وأصبحت الثروة المالية أقرب إلى الاستقلال عن الثروة العينية. وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي تحرّكه هذه الأصول المالية التي تنتقل من مكان إلى آخر، ومن عملة إلى أخرى في لحظات بدون أن تدركها عين أو تعوقها سلطة[٣٩].

ويؤدي نمو اقتصاد رمزي تصوّري ضخم شديد الاعتماد على الاقتراض، وتجري فيه المتاجرة في العملات من أجل تحقيق أرباح قصيرة الأجل، إلى تفاقم عدم الاستقرار الكامن في طبيعة الأسواق العالمية الفوضوية، بسبب افتقارها إلى إطار مستقرّ لتوجيه النظام النقدي

---

(٣٥) زكريا، المصدرنفسه، ص ٣٢.

(٣٦) جون جراي، **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المشروع القومي للترجمة (القاهرة: مكتبة الشروق؛ المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ٢٩١.

(٣٧) زكريا، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣٨) يعتبر الاقتصادي الأمريكي بيتر دراكر (Peter Drucker)، صاحب الفضل في إبراز مفهوم الاقتصاد الرمزي؛ باعتباره حركة رؤوس الأموال، بما في ذلك تقلّبات أسعار الفائدة وتدفّقات الائتمان، ويعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات. انظر: فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة؛ ١٤٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٢٤٢.

(٣٩) الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، ص ١٥٤.

الدولي. فمنذ انهيار اتفاقية «بريتون وودز» للتعاون الاقتصادي الدولي في ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٧ لم تكن هناك أية اتفاقيات لفرض أسعار ثابتة للصرف[٤٠].

وقد شهدت حقبتا الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين اتساع دائرة التعامل في الأصول المالية (من أسهم وسندات)، ومشتقاتها من عقول آجلة وعقود خيارات، بشكل غير مسبوق. ودخلت مجموعة جديدة من صغار المدّخرين (من أبناء الطبقة الوسطى) وكبارهم (صناديق التأمينات والمعاشات . . .) أسواق المال والبورصات العالمية المفتوحة في البلدان المتقدمة، وفي الأسواق الناشئة. وارتفعت كتلة الأموال والمدخرات التي تتم المضاربة فيها في أسواق المال، جرياً وراء «التكاثر المالي» المنفصم تماماً عن عمليات التراكم الإنتاجي، الذي أصبح سمة مميزة للتطور الرأسمالي الحديث، في ظل صعود «رأس المال المالي»، واتساع شبكة واسعة من شركات السمسرة والوساطة المالية، وصناديق الاستثمار والمخاطرة[٤١].

وعندما انهارت الأسواق المالية في آسيا خلال صيف عام ١٩٩٧، جاءت التحليلات من البلدان الرأسمالية المتقدمة لتلقي بالمسؤولية على قلة الخبرة للمؤسسات المالية في تلك البلدان، وضعف القطاع المالي هناك، وانعدام رقابة البنوك المركزية، والفساد، وغير ذلك من المسبّبات، وكأن الأزمة ليست «أزمة النظام المالى الجديد» فى مجمله، الذي يعجز عن التأمين ضد مخاطر السوق المالية المتزايدة، وعدم كفاية رأس المال للشركات المالية وصناديق المخاطرة لتغطية مخاطر السوق غير المتوقعة.

ورغم هذا الضعف البنيوي لهياكل الأسواق المالية، ولاتساع دائرة المعاملات التي تتسم بارتفاع درجات المخاطرة والانكشاف، اتسعت دائرة نشاط شركات السمسرة والوساطة المالية وصناديق المخاطرة من خلال عقود ما يسمّى «المشتقات المالية». واتسع حجم الاتجار في هذه المشتقات التي تعدّ أداة أساسية من أدوات المضاربة المستقبلية، من خلال ما يسمى «عقود المقايضة»، و«العقود المستقبلية على العملات»، و«عقود الخيار»، خاصة بالأسهم والعملات، وغيرها، ليعيش العالم قبل الأزمة التي انفجرت في العام ٢٠٠٨، حالة من «الهوس المالي»، حيث يصفي العديد من المستثمرين استثماراتهم في الأصول الحقيقية (أو

(٤٠) جراي، **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٤١) تجدر الإشارة هنا إلى أنه في عام ١٩١٠، نُشر كتاب بعنوان **رأس المال المالي** للاقتصادي الألماني رودولف هيلفر دينغ، تنبأ فيه بصعود ما أسماه رأس المال المالي وهيمنته على باقي أنواع رأس المال (الزراعي، الصناعي، التجاري، الخدمي)، الأمر الذي ينجم عنه نوع من «الإمبريالية الاقتصادية الجديدة»، التي تقوم على التوسع والسيطرة على اقتصاديات العالم، مضيفاً أن عمليات التمركز المالي ستقوّض «مثاليات الليبرالية الاقتصادية»، التي تقوم على قوى السوق. والآن وبعد مرور نحو قرن من الزمان، تحقّقت نبوءة رودولف هيلفر دينغ، إذ أصبح: «رأس المال المالي» القوة الرئيسية المسيطرة على مقاليد الاقتصاد في العالم، ويشهد بذلك موجة الاندماجات الكبرى في ما بين المؤسسات المالية العملاقة (مصارف وشركات خدمات مالية) خلال السنوات الأخيرة بهدف السيطرة على آليات العولمة، انظر: عبد الفضيل، **مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة**، ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

المضمونة) لمحدودية عوائدها، لكي يندفع الجميع نحو الاستثمار في العقود المالية باعتبارها أقصر الطرق إلى الثراء(٤٢).

٤ـ الأزمة المالية تجلّ من تجليات أزمة العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق

يتفق أغلب المحللين والمراقبين على اختلاف مشاربهم ومرجعياتهم الفكرية، على أن غياب البعد الأخلاقي له الأثر البارز في خلق الأزمة الراهنة وتغذيتها. فرغم تجنب بعضهم اعتبار الأزمة الاقتصادية الحالية مسألة أخلاقية، وحرباً بين الخير والشر، لما في ذلك من تبسيط لأحداث تاريخية معقدة، إلا أنه يعترف بأننا نعيش اليوم أزمة أخلاقية أيضاً، قد تكون في صلب مشاكلنا، ويؤكد أنه لا يمكن لأي نظام، رأسمالي أو اشتراكي أو غيره، أن يعمل بدون حس أخلاقي وقيم تديره؛ فمهما تكن الإصلاحات المعتمدة، فإنها لن تكون فعالة بدون الفطرة السليمة والقرارات الحكيمة والمعايير الأخلاقية(٤٣).

لقد سمح التوجه الليبرالي بإزالة كل أنواع المراقبة والضبط، وتواطأت البنية السياسية مع المنظومة التمويلية لتدفع بهذه الأخيرة إلى اتخاذ العديد من المبادرات خارج كل متابعة، وكل تقيد، بحجة توظيف هذه المبادرات من أجل تحريك النشاط الاقتصادي، الأمر الذي ساهم عبر مسلسل تراكمي في خلق شروط الفقاعة العقارية، وفقدان المصارف لملاءتها، لينتهي الأمر بانفجار الأزمة الكبرى التي من بين حسناتها كونها فضحت الممارسات التدبيرية غير السليمة، وأحيانا الهجينة، التي استهدفت جني الأرباح بأسرع ما يمكن، دونما اعتبار لمصالح المدّخرين بشكل خاص، والاقتصاد الوطني في المدين المتوسط والبعيد، بشكل عام. ويستشهد في هذا الإطار بفضيحة «مادوف» التي انفجرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أي في أوج الأزمة، حيث قام هذا الوسيط المالي بأكبر عملية اختلاس في التاريخ، وصلت إلى حدود ٥٠ مليار دولار!! بعد تمكّنه من التحايل على العديد من المصارف المعروفة بشدة حذرها، كبنك «Santander» الإسباني، وبنك «HSBC» البريطاني، وبنك «Nataxis» الفرنسي، وبنك «Noura» الياباني، وغيرها من المصارف. كما ذهب ضحية تحايله الآلاف من الأفراد الذين كانوا يثقون به، والعديد من الجمعيات الخيرية اليهودية التي كان ينتمي إليها(٤٤).

وتشبه فضيحة «مادوف» فضيحة ريتشارد ويترني (Richard Whiterney) التي انفجرت في أثناء أزمة ١٩٢٩، فقد كان هذا الأخير، يشغل منصب رئيس بورصة نيويورك، واشتهر وقتذاك بمعارضته الشديدة لإحداث هيئة رقابية داخل السوق المالية. لكن، بمجرد افتضاح ممارساته،

(٤٢) محمود عبد الفضيل، «غرق وول ستريت،» **السياسة الدولية** (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩).

(٤٣) زكريا، «البيان الرأسمالي، الجشع جيّد إلى حدّ ما،» ص ٣٢.

(٤٤) فتح الله ولعلو، **نحن والأزمة الاقتصادية العالمية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

بادرت السلطات العمومية إلى إحداث لجنة مراقبة البورصة (Securities and Exchange Commission) لضبط السوق المالية. ومن هذا المنطلق، يؤكد المؤلف أن الأزمة المالية وفضيحة «مادوف» ستؤديان لا محالة إلى تقوية وتحسين أدوات الضبط والرقابة المالية[٤٥].

وللإشارة، فقد عقد مؤتمر عن «الأديان والرأسمالية»، لمناقشة الجانب القيمي في الأزمة الاقتصادية العالمية، وإلقاء الضوء على الجوانب الأخلاقية والقيم التي يمكن أن تسهم فيها المعتقدات والأديان في العالم للسعي نحو العدالة والحوار، بحضور ومشاركة ستيفان تيم، وزير المالية البريطاني، وذلك في المركز الثقافي الإسلامي ومسجد لندن المركزي.

وحاول من خلاله المشاركون إلقاء الضوء على دور الديانات السماوية في خدمة المجتمعات وضبط حياة الإنسان، منبّهين إلى أن كثيراً من القيم النافعة قد تمّ نسيانها وسقطت من الأذهان في خضم الحركة المالية العالمية ومكاسب الربح والتحصيل المادي . . . وتحدّث سيغموند ستيرنبرغ، ممثلاً لمنتدى الديانات الثلاث، مشيراً إلى أهمية التعاون بين القادة الدينيين في المجتمعات كلها لإلقاء الضوء على مزيد من القيم والمعاني السامية المشتركة، مؤكداً أن الاقتصاد مدخل جيد إلى مزيد من التفاهم والحوار بين الشعوب على اختلاف أديانها. وهو ما عبّر عنه بقوله إن الاقتصاد، عند تقديره للقيم الإنسانية، يمكن أن يسهم كثيراً في رفاهية العالم كله. وتحدّث وزير المالية البريطاني، بعد ذلك، منبّهاً إلى أهمية هذه المناسبة التي جمعت بين الدين والمال والاستثمار، مستفيدة من الدروس المعطاة في هذه الأزمة المالية، ومعيدة إلى الأذهان دور القيم والأخلاق في الاستثمار، وهو جانب يجب أن يُنتبه إليه. فالقطاع الخيري، على سبيل المثال، قطاع يعتمد بالدرجة الأولى على الاقتصاد، ولكنه ينطلق من الدين والأخلاق التي توجد في المجتمعات كلها[٤٦].

ثالثاً: أبرز مقاربات تجاوز الأزمة

عرف النقاش الاقتصادي انتعاشاً ملحوظاً منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، فتعدّدت تفسيرات الأزمة، كما تعددت، بناء على ذلك، مقاربات تجاوزها، معيدة إلى الأذهان التجاذبات الأيديولوجية التي طبعت النصف الثاني من القرن العشرين. ويمكن رصد ثلاث مقاربات أساسية، هي كالتالي:

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤٦) ضمّ المؤتمر جلستين، خصّصت **أولاهما** للحديث عن دور الدّين، وتحدّث فيها مشاركون مختلفون عن الاستثمار والتنمية من خلال المنظور الإسلامي والمسيحي واليهودي. وخصّصت **ثانيتهما** للباحثين في الاقتصاد والتمويل والاستثمار، حيث ألقوا الضوء على تجاربهم في ميدان التمويل المسؤول اجتماعياً، وعلى جوانب من نشاط بعض المؤسسات العالمية في هذا الجانب. حضر المؤتمر أكثر من ١٠٠ شخصية من الشخصيات الدينية والعلمية والاقتصادية في بريطانيا، وتمّ تنظيمه من قبل المركز الثقافي الإسلامي ومنتدى الديانات الثلاث ومجموعة الاستثمار العالمية. انظر: «مؤتمر عن الديانات السماوية والرأسمالية يناقش الجانب القيمي في الأزمة الاقتصادية العالمية،» **الشرق الأوسط**، ٢٣/٦/٢٠٠٩.

١ ـ المقاربة الليبرالية

ترتكز المقاربة الليبرالية لتجاوز الأزمة على مجموعة من الأسس والمنطلقات التي يمكن إجمالها في ما يلي:

ـ بالرغم من أن الأزمة قد أدت إلى تغيير الحدّ بين السوق الحرة والدولة لصالح الأخيرة، فإن المستقبل هو لرأسمالية السوق الحرّة، باعتبارها النظام الوحيد الذي يجسد النمو الاقتصادي والريادة والتسامح واحترام الكرامة الإنسانية[٤٧].

ـ ضرورة الوعي بوجود نماذج من الرأسمالية، فالرأسماليات الأوروبية، على سبيل المثال، مختلفة اختلافاً عميقاً عن الأسواق الحرة الأمريكية. وليس هناك بلد أوروبي على استعداد لتحمّل مستويات التسيّب الاجتماعي الذي تفرزه السوق الحرة الأمريكية[٤٨].

ـ إن الاشتراكية كنظام اقتصادي قد انهارت بغير رجعة. فمن الناحيتين الإنسانية والاقتصادية كانت تركة التخطيط المركزي الاشتراكي تركة مدمّرة . . . ومهما يكن ما يأتي به القرن المقبل، فإن انهيار الاشتراكية يبدو لا رجعة فيه. وبالنسبة إلى المستقبل، بوسعنا أن نرى أنه لن يكون في العالم نظامان اقتصاديان، بل أنواع مختلفة من الرأسمالية فحسب[٤٩].

ـ ما يزال النموذج الليبرالي يحظى بقدرة تدافعية داخلية تجعله الأكثر كفاءة على تصحيح مسارِهِ والصمودِ في وجه أزماته، وهو ما لم يتوفر لأي نموذج أيديولوجي من قبل، فضلاً على أن منظومةَ القيم الليبرالية ما تزال الأكثر جذباً للكثيرين حول العالم، خصوصاً في ظلِ موجة العولمة والأنسنة التي تصاحِبها منذ الدخول في الألفية الثالثة[٥٠].

ـ ستنجو الرأسمالية من الأزمة المالية الحالية، نظراً إلى عدم وجود بديل؛ فالبدائل الموجودة تبقى بدائل غير جذابة على أقل تقدير[٥١].

فحسب المقاربة الليبرالية، لا مثيل للرأسمالية حين يتعلق الأمر بإطلاق العنان للطاقات الاقتصادية الجمعية لدى المجتمعات البشرية. ولهذا السبب، فإن كل المجتمعات المزدهرة رأسمالية بالمفهوم الواسع للمصطلح، إذ يدور تنظيمها حول الملكية الخاصة، وتسمح للأسواق بالاضطلاع بدور ضخم في تخصيص الموارد وتحديد المكافآت الاقتصادية . . . . لكن المشكلة الأساسية تكمن في أنه ليس في استطاعة حقوق الملكية، ولا الأسواق، العمل من تلقاء نفسها؛ فهي تحتاج إلى مؤسسات اجتماعية لمساندتها ودعمها.

(٤٧) فادي حدادين، «أزمة الراسمالية؟،» موقع منبر الحرية (١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨).

(٤٨) جراي، **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**، ص ٣١٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(٥٠) محمد حلمي عبد الوهاب، «في بؤس التعاطي مع الأزمة المالية العالمية،» موقع منبر الحرية (٢٠٠٨)، <http://www.minbaralhurriyya.org/content/view/609/35>.

(٥١) حدادين، «أزمة الراسمالية؟.».

لذا، فإن حقوق الملكية تعتمد على المحاكم وأجهزة فرض القانون، والأسواق تعتمد على الأجهزة التنظيمية في السيطرة على المفاسد والاستغلال وإصلاح إخفاقات السوق. وعلى المستوى السياسي، تتطلب الرأسمالية آليات التعويض والتحويل لجعل نتائجها مقبولة. وكما برهنت الأزمة الحالية مرة أخرى، فإن الرأسمالية تحتاج إلى ترتيبات تحفظ لها توازنها واستقرارها، مثل وجود هيئة تعمل كملاذ أخير للإقراض وانتهاج سياسة مالية قادرة على معادلة التقلبات الدورية(٥٢).

فقد أوضحت هذه الأزمة ضرورة الاهتمام أكثر فأكثر بالحفاظ على التوازن بين الهياكل والقواعد التي تحكم الأسواق من ناحية، وحجم المخاطر الناتجة منها من ناحية أخرى، ذلك أنه إذا لم يتم فهم هذه العلاقة بشكل صحيح، فإن احتمال استفحال هذه الأزمة وارد، أو بمعنى آخر إن تركيز الاهتمام على آليات السوق فقط، بدون توجيه الاهتمام اللازم إلى آليات الحوكمة، يعني مواجهة نصف المشكلة فقط(٥٣)، فضلاً على السعي من أجل خلق توازن أفضل بين الأسواق والمؤسسات التي تساندها على المستوى الدولي. وقد يتطلب هذا الأمر في بعض الأحيان توسيع نطاق المؤسسات إلى خارج الدول القومية، فضلاً على تعزيز قوة «الحوكمة العالمية»(٥٤).

ويضيف بعض الليبراليين أنه إلى جانب ضرورة إصلاح الكثير من الأمور، بدءاً من النظام الدولي، وصولاً إلى الحكومات الوطنية والشركات الخاصة، تبقى هناك حاجة إلى إصلاح أعمق، يتعلق بالإنسان نفسه، ويتمثل في «تحكيم الضمير»، فحتى وإن لم يؤثر ذلك في النمو بشكل مباشر أو يساعد في إصلاح العولمة أو إنقاذ الرأسمالية، إلا أنه يبقى خطوة مهمة في أفق إرساء «نظام اقتصادي سليم»(٥٥).

٢ ـ المقاربة الاشتراكية

تقوم المقاربة الاشتراكية، بدورها، على أساس مجموعة من الاستنتاجات والمنطلقات، يمكن إجمالها في ما يلي:

ـ شهدت الفترة الأخيرة أكبر تدخل حكومي في الاقتصاد منذ الحرب العالمية الثانية، فالمصارف المركزية تنفق التريليونات في تأميم أكبر المصارف العالمية وشركات التأمين، في

(٥٢) Danic Rodrik, «Capitalisme 3.0 Nouvelle Version, Prochainement,» Project Syndicate, 11/2/2009, <http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik28/French>.

(٥٣) «الدروس المستفادة من الأزمة المالية.. حوكمة السوق العنصر الرئيسي لضمان جودته: حوار مع جون سوليفان، المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة،» **الإصلاح الاقتصادي** (واشنطن) (نيسان/ أبريل ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ٨ ـ ٩.

(٥٤) Rodrik, Ibid.

(٥٥) زكريا، «البيان الرأسمالي، الجشع جيّد إلى حدّ ما،» ص ٣٣.

محاولة محمومة لإنقاذ النظام من حالة الشلل المالي التام. وتطرح هذه السياسات تحولاً، حتى وإن كان مؤقتاً، في فلسفة «السوق الحرة»، إلى واقع رأسمالية الدولة والتأميم، وهو تحول يخلق شرخاً ضخماً في الهيمنة الفكرية للرأسمالية.

ـ لا تمتّ السياسات المتّبعة اليوم لترشيد الرأسمالية، بالقطع، إلى الاشتراكية، فالدولة اليوم تتدخل وتؤمم لإنقاذ الرأسمالية من نفسها، وليس لتجاوزها[٥٦].

ـ إن الأجوبة المقدمة لمواجهة الأزمة المالية، التي عُبّر عنها بعمليات ضخّ الأموال العامة لإعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية، تبدو غير منصفة، ففيما تمّت خصخصة الأرباح، يجري تأميم الخسائر[٥٧]. فكما هي العادة في كل الأزمات الرأسمالية، فالعمال والفقراء هم من يتحمّلون العبء الأكبر من تبعات الأزمة؛ فآلاف التريليونات التي تضخها المصارف المركزية اليوم هي حصيلة الضرائب في المستقبل، وبالطبع سيدفع الثمن الغالبية العظمى من دافعي الضرائب، وهم العمال والموظفون[٥٨].

ووفق المقاربة الاشتراكية، يمرّ البديل الحقيقي في قلب السلطة الحصرية للتجمّعات الاحتكارية المالية، وهو ما يستحيل تماماً بدون تأميمها في النهاية، لإرساء إدارة تندرج في إطار «الاشتراكيّة الديمقراطيّة التقدمية».

وحتى لو لم تكن هذه الأزمة قاسمة للنظام الرأسمالي، فيمكنها أن «تولد ترتيبات جديدة لموازين قوى اجتماعية تفرض على رأس المال أن يتأقلم مع مطالبات الطبقات الشعبية والشعوب». والشرط الجوهري لذلك، بحسب هذه المقاربة، «هو أن تتمكن النضالات الشعبية التي ما تزال مجزأة وقائمة على المواقف الدفاعية لا الهجومية، من التجمّع في مشروع سياسي بديل ومتناسق، لتصبح بداية المرحلة الانتقالية الطويلة من الرأسمالية إلى الاشتراكيّة ممكنة بالفعل».

فالأزمة الراهنة مناسبة لفكّ الارتباط عن نموذج النمو الرأسمالي، ويعني ذلك العمل على تحقيق ما يلي:

أ ـ السيادة الوطنية على الأسواق المالية والنقدية، وعلى التكنولوجيا الحديثة.

ب ـ إعادة تحصيل حق الوصول إلى الثروات الطبيعية.

ج ـ تغيير مسار الإدارة المعولمة التي تسيطر عليها التجمّعات الاحتكارية المالية (منظمة التجارة العالمية).

(٥٦) سامح نجيب، «الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال و التوابع،» **كراسات إستراتيجية**، العدد ١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨)، ص ١١ ـ ١٢.

(٥٧) سمير أمين، «الانهيار المالي: أزمة نظام؟،» ترجمة إرنست خوري، **الأخبار**، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(٥٨) نجيب، المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٢.

د ـ التحرر من أوهام فكرة رأسمالية وطنية مستقلة في النظام الرأسمالي.

هـ ـ اعتماد استراتيجية سياسية لتنمية زراعية قائمة على ضمان حق وصول جميع المزارعين (نصف سكّان الأرض) إلى أرض زراعيّة.

فوفق هذه المقاربة، تبقى الخطوات المحققة في هذه الاتجاهات، في الشمال، وكذلك في الجنوب، قاعدة أممية العمال والشعوب، تمثل الضمانات الوحيدة لإعادة بناء عالم آخر أفضل، متعدد الأقطاب، ديمقراطي، ويقدم بديلاً وحيداً لبربرية الرأسمالية المتهالكة[٥٩].

٣ ـ المقاربة الإسلامية

تنطلق المقاربة الإسلامية من المعطيات الأساسية التالية:

ـ إن السبب الرئيسي لحدوث الأزمة هو ارتباط النظام الرأسمالي بقيم لاأخلاقية، وعلى رأسها الربا، وهو أمر اعترف به الكثير من مفكّري الغرب أنفسهم، إلى درجة مطالبتهم صراحة بضرورة الاستفادة من قيم الإسلام الاقتصادية في تحصين نظامهم المالي أخلاقياً[٦٠].

ومن الأمثلة على ذلك، ما كتبه فنسنت بوفيل (Vincent Beaufils)، رئيس تحرير مجلة *Challenges*، في افتتاحية عدد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بعنوان «البابا أو القرآن»، جاء فيها: «حريّ بنا في خضمّ هذه الأزمة التي تعصف باقتصاداتنا، إعادة قراءة القرآن (. . .). لأنه لو التزم مصرفيونا المتعطشون للربح، نوعاً ما، بأحكام الشريعة الإسلامية، ما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم»[٦١].

هذا فضلاً عمّا كتبه رولاند لاسكين (Roland Laskine) رئيس تحرير أسبوعية *Le Journal des Finances* تحت عنوان: «هل وال ستريت راشدة لاعتماد (تبني) مبادئ الشريعة الإسلامية؟»، جاء فيها: «إذا كان خبراؤنا الماليون يرغبون حقاً في الحدّ من نشاط المضاربة، فليس عليهم سوى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية المعطلة منذ ٧٠٠ عام»[٦٢].

ـ الإحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي كونه المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي، وهو ما جعل التفكير يتجه إلى البحث عن بدائل تمويلية أخرى، من أبرزها الصيرفة الإسلامية التي ما فتئ دورها يتعاظم، بحيث انتقل عدد المؤسسات المالية الإسلامية من مؤسسة واحدة عام ١٩٧٥ إلى ٣٩٠ مؤسسة تعمل في أزيد من ٧٥ بلداً بأصول

(٥٩) أمين، المصدر نفسه.

(٦٠) «كيف يستفيد المسلمون من الأزمة المالية العالمية،» **الاقتصاد الإسلامي** (الإمارات العربية المتحدة)، العدد ٣٣٦ (ربيع الأول ١٤٣٠هـ)، ص ٤٥.

(٦١) Vincent Beaufils, «Le Pape ou le Couran,» *Challenges*, 11/9/2008, <http://www.challenges.fr/magazine/0135-016203/le_pape_ou_le_coran.html>.

(٦٢) Roland Laskine, «Wall Street, mûr pour adopter les principes de la Charia?,» *Le Journal des Finances*, 25/9/2008.

تفوق ٧٠٠ مليار دولار[٦٣]. وتتميز المصارف الإسلامية، ليس فقط باستبعادها للفائدة وتحريم المضاربة في النقود، وإنما أيضاً بارتباط التمويل فيها بالاقتصاد العيني، مما يؤدي إلى حساب دقيق لمخاطر الائتمان.

ـ أصبح للمصارف الإسلامية مكانة معتبرة على الصعيد الدولي، خصوصاً بعد صمودها أمام الأزمة المالية التي عصفت بكبريات المصارف «الربوية»؛ فقد أظهرت التقارير المالية العالمية أن المصارف الإسلامية من أقل مصارف العالم تأثراً بالأزمة المالية العالمية مقارنة بالمصارف التقليدية. كما أكد تقرير «ماكنزي» للتنافسية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) أن قطاع المصارف الإسلامية يتجه إلى تحقيق نمو قوي وربحية عالية، كما أن أداء المصارف الإسلامية فاق أداء المصارف التقليدية في معظم الأسواق الرئيسية[٦٤].

ـ لقد أتيحت الفرص للسياسات الاقتصادية وفق النظم غير الإسلامية، لتعمل في أرض الواقع، وكانت النتائج إما مصادرة لفطرة الإنسان وتجريده من حقه في التمتع بكسب يده، أو إطلاق العنان لنزوات الإنسان وشهواته، فغابت العدالة الاجتماعية، وأهدرت الكفاءة الاقتصادية[٦٥].

وبناء على ما سبق، تطرح المقاربة الإسلامية إمكانية الاعتماد على النظام المصرفي الإسلامي كبديل من النظام المصرفي «الربوي»، فمن خلال صيغ الاستثمار المتنوعة التي تعتمدها المصارف الإسلامية نجد أنها قدمت العديد من الأدوات والصيغ التمويلية التي أصبحت جزءاً مهماً من الكيان المصرفي العالمي، ومكملاً للأدوات التقليدية المتعارف عليها بما يلبّي احتياجات المتعاملين مع الأفراد والمنتجين والشركات على اختلافها، من خلال ما أفرزته صناعة الصيرفة الإسلامية من صيغ تمويل، كالمشاركة والمضاربة الشرعية والإجارة وعقود بيع المرابحة والسلم والاستصناع . . . الخ، وأنشأت نظماً ادخارية استناداً إلى صيغة المضاربة الشرعية، سواء في صورة حسابات استثمارية عامة أو مخصّصة، وحرصت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وتقديم خدماتها المصرفية وفق أحدث وسائل الاتصال[٦٦].

إلا أن الاهتمام غير المسبوق بالصيرفة الإسلامية يطرح العديد من التساؤلات؛ فمن

(٦٣) عبد المجيد قدي، «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ١٦، العدد ٤٦ (ربيع ٢٠٠٩)، ص ٢٦.

(٦٤) «حوار مع بسيوني الحلواني، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين،» **الاقتصاد الإسلامي**، العدد ٣٣٩ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ١٢.

(٦٥) «رؤية إسلامية للأزمة الاقتصادية،» الندوة التي نظّمها مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان بالتعاون مع مركز شركاء الأرض في لندن، يومي ٣-٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩.

(٦٦) عبد الستار الهيتي، «الأزمة المالية المعاصرة الأسباب والمعالجة: قراءة اقتصادية إسلامية،» **الاقتصاد الإسلامي**، العدد ٣٣٩ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ٣٢ ـ ٣٤.

المفارقات أن يتحدث رئيس دولة علمانية كفرنسا، عن فتح باب الاستثمار للمالية الإسلامية، رغم أن الظاهر فيها أنها تنتسب إلى مبدأ ديني، في الوقت الذي يمنع فيها أي مظهر من مظاهر التديّن، وهذا كان واضحاً من القوانين التي سنّت لمنع الحجاب في المدارس، وحديث الرئيس الفرنسي عن النقاب، كما أن المتابع لوسائل الإعلام اليوم يجد أن هناك اهتماماً من كثير من المؤسسات المالية العالمية التي أصبحت اليوم تبحث عن فرص في مجال المالية الإسلامية. ولعل من آخرها ما نقله موقع الأسواق الإلكتروني من اهتمام «ساكسو بنك» بالمصرفية الإسلامية، وهذا أمر ليس بالجديد. كما أنه من المعلوم أن الاهتمام بالمصرفية الإسلامية قبل الأزمة العالمية كان موجوداً في دول أوروبية مثل بريطانيا.

والحقيقة أن الاهتمام بالمالية الإسلامية أصبح واضحاً إلى حدّ أنه ليست هناك حاجة إلى برهنته، وعندما نتساءل عن أسباب ذلك، خصوصاً أن هذا الاهتمام تزامن مع الأزمة المالية العالمية، سنجد أن واحداً من الأسباب هو هذه الأزمة، وانخفاض مستوى الثقة لدى المستثمرين بالنظام الائتماني الذي يقوم عليه مبدأ الرأسمالية، وهو القرض بفائدة، والذي يعتقد أن القرض بفائدة هو من أكثر وسائل الاستثمار، ولكن اتضح من الأزمة أن هذه النظرية ليست مستقيمة دائماً.

ولكن في الوقت نفسه، فإنه لا يتصور أن النظام الرأسمالي اليوم مقتنع تماماً بالمالية الإسلامية إلى حدّ أنه من الممكن أن يتحول إليها يوماً ما، فما يزال لدى منظّري الرأسمالية والدول التي تتبنّاها قناعة بأن الرأسمالية هي النظام الاقتصادي الأفضل، ولكن ما حدث من المحتمل أن يكون ناشئاً عن أخطاء في التطبيق. وهذا يتطلب مزيداً من الرقابة والمحاسبة، وممارسة أشكال من الإجراءات لتنشيط الحركة الاقتصادية.

كما أن هناك أسباباً أخرى للاهتمام بالمالية الإسلامية، لعل من أبرزها أن هذه السوق ناشئة وفيها مزيد من الفرص، والدخول فيها قد يوفر للمؤسسات المالية فرصاً أكبر لاستقطاب السيولة، كما أن فيها فرصاً للمستثمرين لتنويع المخاطر، حيث إن المؤسسات المالية الإسلامية، كما هو واضح، هي أقل المؤسسات تأثراً بالأزمة. ولعل من أسباب ذلك أن الاستثمارات المبنية على الشريعة الإسلامية يجري تداولها غالباً في الأصول، وليس الائتمان الخالص، كما هو حاصل في القرض بفائدة. وهذا يجعل من الممكن أن يسترجع المستثمر جزءاً من ماله في حالة حصول إفلاس للمقترضين، كما أن النظام المالي الإسلامي يضيّق مجال الديون، فنجد أن هناك تضييقاً في مجال الإقراض، حيث إنه يشترط ألا يكون بفائدة، وعدم تسلسل الدين، كما هو الحال في عقد المرابحة الذي يحدّ من الزيادة في الدين بسبب التأخير في السداد، كما أن النظام المالي الإسلامي يوفر المزيد من الفرص الاستثمارية من خلال الاستفادة من عقود، مثل المشاركة والإجارة والاستصناع والسلم، وهذه مجالات واسعة للاستثمار.

كما أن توفير خدمات مالية إسلامية في الدول الغربية يتيح مزيداً من الفرص أمام

المؤسسات المالية في تلك الدول لاستقطاب أموال المسلمين المقيمين فيها.

ويبقى من أهم التحديات التي تواجهها المالية الإسلامية، مدى التزامها الفعلي في معاملاتها بالشريعة الإسلامية، إذ ما يزال يثار الكثير من الجدل حول الموضوع، ومدى قدرتها على إثبات تفوقها على المصرفية التقليدية على مستوى التطبيق[٦٧].

فبحسب هذه المقاربة، يعدّ النظام الاقتصادي الإسلامي بديلاً للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية؛ فالأزمة المالية الحالية تتجاوز منطق المعالجة الظرفية والنسبية، وذلك بتقديم النموذج النظري والتطبيقي للخروج من هذه الأزمة[٦٨].

فعلى المستوى النظري، يجب إعادة النظر في المشكلة الاقتصادية نفسها، فالإسلام لا يعتقد مع الرأسمالية بأن المشكلة مشكلة قلة الموارد، لأنه يرى أن الطبيعة قادرة على ضمان كل حاجات الحياة، التي يؤدي عدم إشباعها إلى مشكلة حقيقية في حياة الإنسان. كما لا يرى الإسلام، أيضاً، أن المشكلة هي التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، كما تقرر الماركسية. . . وإنما المشكلة، قبل كل شيء، مشكلة الإنسان نفسه، لا الطبيعة، ولا أشكال الإنتاج. فالله تعالى حشد للإنسان في هذا الكون كل مصالحه ومنافعه، ووفر له الموارد الكافية لإمداده بحياته وحاجاته المادية . . . ولكن الإنسان هو الذي ضيّع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له، بظلمه وكفرانه. «فظلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلهية، هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية في حياة الإنسان . . . ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع. ويتجسد كفرانه للنعمة في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها»[٦٩].

فالاقتصاد في الإسلام لا يعدّ منظومة فوقية تسيّر باقي العلاقات الاجتماعية في المجتمع، ولكن مكوّنات النشاط الاقتصادي، بمختلف مراحله، مرتبطة بحقيقة التوحيد، وما يفرضه من تصوّرات للإله والكون والحياة وطبيعة العلاقة بينها.

أما على المستوى التطبيقي، فيجب تفعيل دور الاقتصاد الإسلامي في المؤسسات المالية والاقتصادية للدول الإسلامية بتقديم البديل الإسلامي والعمل به على أرض الإسلام والمسلمين، بدءاً بالإعداد الإيماني والتربوي والأخلاقي للإنسان، وترسيخ مفهوم العمل الصالح النافع للإنسان والحيوان والبيئة، والإعداد العلمي والتقني له أيضاً[٧٠].

(٦٧) صلاح بن فهد الشلهوب، «الاهتمام بالمصرفية الإسلامية. . . هل هو بسبب الأزمة المالية العالمية فقط؟،» **الاقتصادية**، ١٣/٧/٢٠٠٩.

(٦٨) انظر ندوة: «رؤية إسلامية للأزمة الاقتصادية».

(٦٩) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها**، ط ٢٠ (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٧)، ص ٣٣٠.

(٧٠) انظر ندوة: «رؤية إسلامية للأزمة الاقتصادية».

رابعاً: الدروس المستفادة من الأزمة

بيّنت الأحداث الاقتصادية التي اندلعت منذ صيف ٢٠٠٧، في الولايات المتحدة الأمريكية، وما سبقها من أحداث في التسعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بوضوح أن النظام المالي الدولي القائم أصبح عرضة لأزمات مالية عنيفة يزداد معدل تكرارها وتزداد سرعة انتشارها، وتشتد فداحة آثارها، ومن أهم خصائص هذا النوع من الأزمات نذكر ما يلي[٧١]:

ـ يصعب التنبؤ بهذه الأزمات المرتبطة بحساب رأس المال، لكنها نتيجة محتملة بسبب ضعف في ناحية من نواحي الاقتصاد، ويمكن أن يكون السبب وراء نشوبها عاملاً عشوائياً يؤدي إلى فقد الثقة في الاقتصاد المعني.

ـ تنفجر الأزمة بطريقة فجائية، وينجم عنها كبر حجم الفجوة التمويلية؛ فعلى خلاف أزمات موازين المدفوعات التقليدية التي يكون مصدرها الحساب الجاري، والتي تتكون فيها الضغوط، عادة، بصفة تدريجية، تنفجر أزمات حساب رأس المال بطريقة فجائية، محدثة بذلك حاجة ملحّة إلى التمويل لا يتيسّر معها سوى وقت محدود جداً لتوفير التمويل الكافي وإعادة الاستقرار النسبي إلى الأسواق.

ـ سرعة انتشارها وتهديدها للاستقرار المالي والاقتصادي الدولي، فقد امتدت الأزمة الآسيوية، على سبيل المثال، إلى روسيا في آب/ أغسطس ١٩٩٨، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم إلى البرازيل، وامتدت الأزمة المالية الأمريكية لتشمل العالم بأسره.

ـ تستدعي أساليب تعامل مختلفة عن أساليب التعامل مع الأزمات التي كان مصدرها الحساب الجاري، والتي كانت تعالج بتمويل العجز الحاصل في ميزان المدفوعات بواسطة الاحتياطيات الدولية لإعادة التوازن إليه. وكانت إعادة التوازن لميزان المدفوعات تعني إعادة التوازن للحساب الجاري الذي يعني ضمنياً تقييد السياسات المالية والنقدية. بينما أصبح تحقيق استقرار ميزان المدفوعات يعني تحقيق استقرار حساب رأس المال، نظراً إلى الحركة الواسعة والسريعة لرؤوس الأموال دولياً، الأمر الذي يتطلب إعادة ثقة المستثمرين، التي تعني إعادة الثقة في استقرار النظام المالي المحلي، ليصبح من الضروري توجيه الاهتمام إلى تنظيم الرقابة على المصارف وشفافية المعلومات المالية.

ويستنتج مما سبق أن النظام الرأسمالي السائد يواجه اليوم صراعاً مريراً ضد الأزمة الأكثر حدة التي يشهدها منذ عقود. لكن التجربة التاريخية تفيد أن مرونة الرأسمالية وقدرتها على التكيّف وتغيير شكلها، من الأسباب التي ساعدتها على التغلّب على الأزمات الدورية

(٧١) لمزيد من التفصيل حول الأزمات المالية وخصائصها، انظر: محمد الفنيش، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها**، سلسلة محاضرات العلماء البارزين؛ ١٧ (الرياض: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٠).

طيلة قرون من الزمان، حيث تتميز الرأسمالية المعاصرة بإدراكها واستيعابها لموضوعية القوانين الاقتصادية للرأسمالية، وأخذ فعلها في الحسبان. ومن ثم اكتسبت هذه الرأسمالية قدرة على البقاء. فالقوانين الاقتصادية مهما يكن طابعها الموضوعي، فإنها تفعل فعلها، وتتجلى إما تلقائياً، وإما بوصفها فهماً للضرورة، أي أنه يمكن استخدامها عن معرفة وإدراك. وهو ما حاولته وتحاوله الرأسمالية منذ النصف الثاني من القرن العشرين(٧٢).

لقد خرجت الرأسمالية من الحرب العالمية الثانية، وهي تواجه تحدياً خطيراً يهددها بالزوال، ويتمثل في تقلّص السوق الرأسمالية العالمية باطراد. فمع نهاية الحرب العالمية الأولى، قامت الاشتراكية لأول مرة في روسيا القيصرية. وعندئذ انقسم الاقتصاد العالمي، وانقسمت السوق العالمية. ومع ذلك، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح الاقتصاد الاشتراكي اقتصاداً عالمياً إلى جانب الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وضاقت السوق الرأسمالية العالمية لصالح الاشتراكية، كما أسفرت الحرب العالمية الثانية عن تحرير مستعمرات وبلدان تابعة عديدة نالت استقلالها السياسي. كما انتهت الحرب العالمية الثانية بازدياد قوة ونفوذ الطبقات العاملة وتنظيماتها السياسية والنقابية، وحصولها على حقوق أساسية عبّرت عنها وثيقة حقوق الإنسان التي أصدرتها الأمم المتحدة.

وكان على الرأسمالية أن تتكيّف مع هذه التطورات الجديدة إن شاءت البقاء، وهو ما قامت به بالفعل؛ ففي المرحلة الأولى، قدمت تنازلات عديدة، إما للطبقات العاملة، وإما لشعوب المستعمرات القديمة، وإما لحقيقة قيام عالم اشتراكي جديد. فليس من المستحيل تماماً بالنسبة إليها ـ من أجل تهدئة بعض الطبقات أو الشعوب أو البلدان ـ أن تقدم على تقديم بعض التنازلات في سبيل إيجاد مخرج من المأزق الجديد. وفي مرحلة ثانية ـ هي الأكثر أهمية ـ عمدت الرأسمالية إلى استخدام القوانين الموضوعية للاقتصاد الرأسمالي عن معرفة وإدراك، ومن ثم راحت تثبت قدرتها على البقاء في وجه الطبقات العاملة وشعوب المستعمرات وبلدان الاشتراكية. وتولّت الرأسمالية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية التي قادتها تطوير القوى المنتجة المتاحة بنجاح، مما كان من شأنه تحجيم قوة العمل، وتأكيد سيطرتها على سوق الخامات الطبيعية، وضرب المثل في التطور الاقتصادي والاجتماعي المعاصر. لقد وجدت في الثورة العلمية والتكنولوجية ملاذها وملجأها لما أحدثته من تغيّرات جذرية في القوى الإنتاجية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا الإطار الجديد، راحت الرأسمالية تحاول فهم الضرورة باستخدام قوانين الرأسمالية نفسها، بمحاصرة التحديات التي تواجهها والالتفاف حولها، ثم وضعها في خدمتها. «فهذه الرأسمالية التي تجدد قواها الإنتاجية، وتضاعف كفاءة العمل في الإنتاج، قد استطاعت أن تتحول من أساليب الاستعمار القديم إلى أساليب الاستعمار الجديد، وأن تنشئ مجتمع الاستهلاك . . .، وأن تسبق الاقتصاد الاشتراكي من حيث الكفاءة الإنتاجية، ومن

(٧٢) مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، ص ١٧٥.

حيث القدرة على تدويل الحياة الاقتصادية. إنها مرونة هائلة صارت تتمتع بها الرأسمالية المعاصرة. وهي مرونة ترجع موضوعياً إلى مرونة رأس المال المالي نفسه، وقابليته للحركة السريعة، وقدرته على إعادة تنظيم نمط وأسلوب حياته واستثماره وسيطرته. وهو الشكل الغالب على حركة رأس المال المعاصر»(٧٣). وهو ما يفسر التدخل السريع والواسع للدولة في الاقتصاد في الأزمة المالية الراهنة من خلال تأميم وإنقاذ العديد من المؤسسات المالية والشركات الخاصة . . . ، في محاولة للخروج من المأزق الحالي، رغم التناقض المبدئي بين هذه الإجراءات ومنطق الرأسمالية ذاته.

لكن قدرة البلدان الصناعية المتقدمة على التكيّف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة في العالم، والتغلب على العديد من الآثار السلبية لعمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي لا تعني بالضرورة قدرتها على التخلص إلى ما لا نهاية من الأزمة الاقتصادية الممتدة، والتي تنفجر كل حين. لكنها تطرح علينا بالضرورة حتمية الوعي بقدرتها على نقل أعباء تلك الأزمة إلى البلدان النامية بصفة خاصة(٧٤).

فعلى الصعيد الدولي، تمكّنت الرأسمالية العالمية من نقل أعباء أزمتها الاقتصادية، سواء كانت دورية أو هيكلية، لتجعلها على عاتق البلدان النامية. وازدادت قدرة الدول الرأسمالية المتقدمة على مواجهة الأزمة، وشكّلت لذلك ما يمكن تسميته «آليات إدارة الأزمة». ومع أنها لا تستطيع أن تحول دون اندلاع الأزمات الاقتصادية المختلفة، إلا أنها تمكّنت على الأقل من نقل أعبائها إلى البلدان النامية من خلال آليات اقتصادية محكمة. ومن أهم هذه الآليات آلية التجارة الخارجية وآلية المديونية الأجنبية(٧٥).

وهو ما أكده ستغليتز(٧٦)، في مقال له بعنوان «بريتون وودز التالي»، بقوله إنه في الوقت الذي «تمتص» الولايات المتحدة الأمريكية مدّخرات العالم لمعالجة مشاكلها، سوف تعيش البلدان النامية ظروفاً عصيبة؛ ، مع تراجع الدخل العالمي، والتجارة العالمية، وأسعار السلع الأساسية . . . خصوصاً بالنسبة إلى الدول التي تربطها علاقات اقتصادية قوية بالولايات المتحدة الأمريكية، مؤكداً أن أمريكا، رغم كل مشاكلها، ما زالت تُعَدّ «مركز جذب» لكل من يبحث عن مكان يستودعه أمواله. وهذا ليس بالأمر المدهش في اعتقاده، وذلك لأن ضمانة حكومة الولايات المتحدة تتمتع بقدر من المصداقية لا تتمتع به أية ضمانة في أي من بلدان العالم الثالث.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٧٥ ـ ١٧٧.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٨٢.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٨٧.
(٧٦) جوزيف ستغليتز: أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا، حائز جائزة نوبل للاقتصاد لسنة ٢٠٠١، ورئيس لجنة الخبراء المعينة من قِبَل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة إصلاحات صندوق النقد الدولي والنظام المالي العالمي.

وهذا ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، طلباً للمساعدة، ولكن المشكلة هنا أن صندوق النقد الدولي، في بعض الحالات على الأقل، بحسب تعبير ستغليتز، سوف يعود إلى وصفاته الفاشلة القديمة، التي تتلخص في تبني سياسة مالية ونقدية انكماشية، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم التفاوت العالمي. وبينما تتبنّى البلدان المتقدمة سياسات تسعى إلى تحقيق الاستقرار ومعادلة آثار الدورات الصاعدة والهابطة، فإن البلدان النامية سوف تضطر إلى تبني سياسات مزعزعة لاستقرارها، فتصدر رؤوس الأموال رغم حاجتها الشديدة إليها[٧٧].

ومن هنا، فالمسألة بالنسبة إلى الدول النامية عموماً، والإسلامية منها على وجه الخصوص، لا تتعلق بما إذا كانت الرأسمالية والدول المعتنقة لنظامها ستنجو وتتغلب على أزماتها أم لا؟ ولكن المشكل المطروح هو إلى أي مدى ستستفيد الدول النامية عموماً من الظروف العالمية الراهنة لمحاولة صياغة نماذج تنموية خاصة بها، منبثقة ومنطلقة من ظروفها ومعطياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . . . ، متجاوزة النماذج الجاهزة، بعد أن فشلت مختلف تجاربها السابقة في كسب رهان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؟

وفي هذا الإطار، يمكن الرجوع إلى بعض الأفكار التي جاء بها مالك بن نبي منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، والتي لم تأخذ حظها من الاهتمام، حيث يعتبر أن المتأمل للفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث في مواجهة المشكلات الاقتصادية، سيلاحظ أنه يضيق على نفسه مجال اجتهاده، بمقتضى مسلّمات ضمنية، فهو يفكر على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده. ومن هنا، يبتدئ تعثره بصعوبات تنشأ من طبيعة موقفه من الأشياء، لا من الأشياء ذاتها. فالمسلّمة الأولى، مثلاً، تضطره إلى الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية. وإذا به يجد نفسه، مهما كانت ميوله، أمام مشكلات فنية أو مذهبية، أو على الأقل أخلاقية، تضاف إلى متاعبه، لأنه لا يجد لها حلاً في نطاق اختياره في كلا الاتجاهين، إلا على حساب مبادئه الأولية، وبالتالي على حساب شخصيته وهويته التاريخية.

فإن جنح إلى الرأسمالية، فسرعان ما يصطدم بإباحيتها، ولا يصطدم المسلم في هذا الاتجاه بإباحية الرأسمالية فحسب، أي بروحها فقط، بل سيصطدم أيضا بشروطها أو بعض شروطها الفنية، لأن الرأسمالية تقتضي استثمار المال بوصفه الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة الاقتصاد، وإذا بها تلجأ إلى عملية تجميع الأموال وتركيزها في مؤسسات معينة كالمصارف، لتقوم هي بتوزيعها وتوظيفها في القطاعات الإنتاجية المختلفة، على أساس الربا في عمليتي التجميع والتوزيع. وإذا بالمسلم الذي يختار هذا الاتجاه يغوص في محاولة تخليص الرأسمالية من الربا، لأنه محرم في شريعته.

(٧٧) Joseph E. Stiglitz, «Le Prochain Bretton Woods,» Project Syndicate, 6/11/2008, <http://www.project-syndicate.org/commentary/stiglitz105/French>.

وربما يلتفت المسلم، بعد خيبة أمله في الرأسمالية، في الاتجاه الأخير، إلى اتجاه الاقتصاد الاشتراكي، لا لأنه يحبّذ منطلقاته المذهبية غالباً، بل لأنه بعد أن شاهد مساوئ الرأسمالية وتناقضاتها أخلاقياً وتقنياً مع الفقه الإسلامي، يشاهد نجاح الخط الاشتراكي في الاقتصاد.

وهنا أيضاً، سرعان ما يصطدم ببعض جوانب هذه الخطط المتعارضة مع الفقه الإسلامي، مثل تحديد الملكية أو إلغائها، بقطع النظر عن التعارض الأساسي بين المادية والإسلام، تعارضاً أعمق من التعارض مع الليبرالية، أو قضية الربا.

لذلك، يصبح اختيار المسلم، على أساس مسلّمته، محدوداً في الاتجاهين كليهما بعوامل بعضها فني وأخلاقي، وبعضها فني ونفسي وعقائدي. وفي الاتجاهين كليهما نراه في محاولة تركيب روح إسلامية على جسم أجنبي يرفضها وترفضه(٧٨).

فالاقتصاد، بحسب تعبير مالك بن نبي، مهما كانت نوعيته المذهبية، هو تجسيم لحضارة، على شرط أن نحددها بصفتها مجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم جميع الضمانات الاجتماعية لكل فرد يعيش فيه. فهذا التحديد الوظيفي يجعلنا نرى في الحضارة جانبين: الجانب الذي يتضمن شروطها المعنوية، في صورة إرادة تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته الاجتماعية والاضطلاع بها، والجانب الذي يتضمن شروطها المادية، في صورة إمكان، أي أنه يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بمهماته، أي بالوظيفة الحضارية. فالحضارة هي هذه الإرادة وهذا الإمكان، والاقتصاد هو الصورة المحسّة لهذه الإرادة، ولهذا الإمكان، في ميدان خاص هو ميدان الاقتصاد(٧٩).

فالقضية بالنسبة إلى العالم الإسلامي، من وجهة نظر مالك بن نبي، ليست قضية إمكان مالي، ولكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية، أي الإنسان والتراب والوقت، في مشروع، تحركها إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات(٨٠).

والديناميكية الاقتصادية عنده، ليست هي هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد، بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي عام قد نجده، على حدّ سواء، في تجربة اليابان الرأسمالية أو تجربة الصين الشيوعية بعد العام ١٩٤٩، خصوصاً بعد أن عدلت ثورتها الثقافية بين العامين ١٩٦٦ و١٩٦٨ (المعادلة الاجتماعية) في الفرد الصيني ذاته(٨١).

وتجد أفكار مالك بن نبي صدى لها في العقد الأول من الألفية الثالثة، لدى إسماعيل

(٧٨) مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة: المسلم في عالم الاقتصاد**، ط ٣ (بيروت ودمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢)، ص ٤٢ ـ ٤٥.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٧١.
(٨١) المصدر نفسه، ص ٩.

صبري عبد الله، وهو رمز من رموز الفكر الماركسي العربي، بدعوته إلى التصالح مع التراث بالانطلاق منه والتأسيس عليه؛ وهو ما عبّر عنه بقوله: «علينا أن نبدع أهدافاً تحل مشكلاتنا المحددة، وليست محاكاة للغير (..)، ويجب أن يكون مجتمعنا قادراً على إنتاج المعرفة، (...)، وليست المعرفة مجرد تخصّصات علمية، لكنها تحتاج إلى ثقافة عامة ترتفع بالمستوى المعرفي لكل مواطن، وتوفر البيئة الضرورية لسيادة العقلانية وإعمال العقل الذي ميّز به الله سبحانه الإنسان من سائر المخلوقات. كما أن الثقافة تبني نسق القيم الاجتماعية الإيجابية، وذلك يقتضي منا قراءة معاصرة لتراثنا الفكري والحضاري وتجدده، فتخلصها من الشعوذة التي أحاطت بها في سنوات تراجع الثقافة العربية الإسلامية بعد أربعة قرون من الازدهار. وعلينا أيضاً ألا ننبهر بثقافات الغرب، ولكن نقرأها قراءة نقدية.

فقد حققت تلك الحضارة إنجازات كبرى في تاريخ البشرية. ولكنها تتضمن جوانب سلبية، نذكر منها الفردية البالغة، والإيمان بالداروينية الاجتماعية، أي البقاء للأصلح والفناء للأضعف. وكذلك مفهوم سيطرة الإنسان على الطبيعة ... ونضيف أيضاً مسلك المبالغة في الاستهلاك على نحو يهدد البيئة الطبيعية[(٨٢)].

ويضيف إسماعيل صبري عبد الله أنه «ليس ثمة نموذج كامل متكامل للمجتمع يتكرر عبر التاريخ والجغرافيا، والتقدم مرهون دائماً بالابتكار في ضوء المعرفة الملموسة لكل مجتمع. وليس هذا نفياً لدور الأيديولوجيا، وإنما هو إبراز لخصائص كل مجتمع، وعلى الأيديولوجيا محاولة فهم الواقع والتعامل معه»[(٨٣)]. وهو تعبير واضح عن وعيه بضرورة التخفف من التضخم الأيديولوجي الذي طبع دراسات الفكر الاقتصادي العربي خلال العقود الماضية، وهو أمر مطلوب.

فمقولة «الصراع الأيديولوجي»، بحسب تعبير محمد عابد الجابري، هي ذاتها من المقولات التي يجب إعادة النظر فيها داخل الساحة الفكرية العربية الراهنة، ذلك أن هذه الساحة تفتقد الحدّ الأدنى من «الوحدة المعرفية» التي تجعل الصراع، على المستوى النظري، صراعاً أيديولوجياً فعلاً[(٨٤)]. فمع غياب العلاقة، أو على الأقل ما يكفي من العلاقة، بين الفكر

---

(٨٢) إسماعيل صبري عبد الله، «نشأة وتطور الرأسمالية،» **اليسار الجديد** (القاهرة)، العددان ٦ ـ ٧ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ٣٥ ـ ٣٨.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٨٤) فإذا كان هناك في أوروبا المعاصرة الإطار المرجعي الأصلي لمقولة «الصراع الأيديولوجي»، قاعدة معرفية مشتركة بين الليبيرالي والماركسي، مثلاً، ترتكز على حدّ أدنى من العقلانية والنظرة العلمية، وبالتالي توحّد نسبياً من نظرتهما إلى الواقع، وتجعل الخلاف بينهما منحصراً أو يكاد في نوع التأويل الأيديولوجي الذي «يجب» إعطاؤه له، أي للواقع المعطى، فإننا في الوطن العربي نفتقد الحدّ الأدنى من المعرفة، العلمية الموضوعية، بالواقع، الحدّ الأدنى الذي يشكل «القاعدة» التي تقوم عليها كل أيديولوجيا مطابقة، وهذا الأمر يجعل الصراع صراعاً أيديولوجياً فعلاً، وليس «كلاماً» في الأيديولوجيات التي تعرض نفسها على الساحة. =

والواقع في الأيديولوجيا العربية المعاصرة، جعل الخلافات النظرية والأيديولوجية، لا نتيجة الاختلاف في تأويل الواقع وتفسيره، بل نتيجة اختلاف السلطة المعرفية المعتمدة كمرجع. وبتعبير آخر، إن الخطاب العربي الحديث والمعاصر لا يطرح قضايا الواقع الملموس، بل قضايا تقع خارج الواقع، أي قضايا مستعارة، وبالتالي فالممارسة النظرية هنا ممارسة «كلامية» في مفاهيم مجرّدة فارغة من كل محتوى واقعي، الأمر الذي يجعلها تنقلب إلى مصدر للتضليل والتعتيم[(٨٥)].

«إن الأزمة كاشفة . . . واقتناص الفرصة ممكن، بل واجب . . . واكتشاف نقاط الضعف في ضوء الأزمة متاح، لمن يريد . . . واتخاذ مكامن القوة كمنصّات للانطلاق نحو النجاح وارد، مع توفر إرادة الفعل. فهل لدينا تلك الإرادة؟»[(٨٦)] ■

= ويقصد محمد عابد الجابري بـ«الأيديولوجيا المطابقة»: المنظومات الفكرية التي يشكل فيها الجانب الأيديولوجي (الذاتي) والجانب المعرفي (الموضوعي)، معاً، كتلة واحدة، وينتميان إلى الخصوصية الاجتماعية ـ التاريخية نفسها. انظر: محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية،** ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٨٦) «الأزمة. . . والفرصة،» **الإصلاح الاقتصادي** (نيسان/ أبريل ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ١.